

الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني (*)

مراجعة: د. حسين سليمان

نشأة الصناعة العربية وتطورها

بعض آلات الري، ومصانع القرميد والأجر والخزف وأدوات الزينة. ومعظم تلك الصناعات كانت تقليدية ذات طابع حرفي «يدوي»، باستثناء بعض الصناعات التي كانت تستخدم الآلة، كالمطاحن والمطابع. ولقد امتلك عرب فلسطين من تلك المصانع 1964 معملًا صناعيًا وحرفيًا، في الوقت الذي امتلك فيه اليهود 272 معملًا، كانت منها 12 مؤسسة صناعية في تل أبيب وحدها.

وقد اعترضت مسيرة الصناعة الفلسطينية، في هذه الفترة عدة معوقات أدت إلى صبغها بالطابع الحرفي التقليدي، نتيجة عدم توافر المواد الخام اللازمة، ومنافسة البضائع الأجنبية للمصنوعات المحلية نتيجة عدم حماية العثمانيين للمصنوعات المحلية، وانعدام وجود مدارس فنية صناعية تعمل على تخريج جيل من الصناعيين ملم بالصناعة.

وبخضوع فلسطين للحكم البريطاني عام 1918 فرض المحتلون الجدد ضرائب باهظة على الفلسطينيين، ولم يأخذوا بعين الاعتبار أوضاع البلاد الاقتصادية التي منيت بخسائر فادحة بالمال والأرواح خلال الحرب العالمية الأولى.

كانت فلسطين إبان العهد العثماني بلدًا زراعيًا، ولم يكن للصناعة فيها أهمية اقتصادية آنذاك، لكونها بدائية مرتبطة بإنتاج الضروريات من حاجات الأهالي، وكان الحرفي يقوم بعمله بمفرده أو بمساعدة غيره، طبقًا لتوصيات بعض التجار أو العملاء، الذين يقدمون المادة الخام اللازمة، ويقوم الصانع بتصنيعها طبقًا للمواصفات المطلوبة. ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الحرفيين الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص، ويمارسون دور التاجر والصانع معًا.

أما أساليب العمل والعمليات الصناعية، التي كانت متبعة في الإنتاج وقتئذ، فلم تخرج في معظم الحالات عن الأشكال البدائية، التي استمرت قائمة أجيالًا، وكانت الحرفة تنتقل عبر الأسر، حيث كان يتوارثها الابن عن الأب حتى تغدو احتكاراً لهم.

وخلال التسعينات من القرن التاسع عشر، أنشئت في أنحاء مختلفة من فلسطين فبارك لإنتاج الحرير والزبيب والتوابل وبعض الصناعات الغذائية وصناعة النسيج وتصنيع

(*) رسالة تقدم بها إبراهيم الجندي لنيل درجة الدكتوراه بالتاريخ الحديث من جامعة عين شمس بإشراف أ.د. عبد العزيز نوار.

منتشرة في معظم قرى فلسطين ومدنها وجدت المطاحن التي تدار بقوة الماء الى جانب المطاحن الآلية التي كانت توجد في كل المدن. وأدخل المهاجرون الصهاينة صناعة المشروبات الروحية، كما قام أهالي فلسطين أيضاً بتصنيع الخمر في بيت لحم وبيت جالا. ولم يقيم الأهالي بزراعة التبغ وتصنيع السجائر إبان العهد العثماني لأنها كانت محتكرة لصالح شركة التبغ التركية، وفي عام 1921 ألغى احتكار التبغ وسمح بزراعته وتصنيع السجائر وغيرها فأنشئت عدة شركات في حيفا والناصرة ويافا.

أما من حيث عدد الأشخاص المستخدمين فقد احتلت صناعة المأكولات والمشروبات والتبغ الدرجة الأولى، تلتها صناعة الكيماويات والصناعات المتعلقة بها، في حين احتلت صناعة الملابس وأدوات الزينة المرتبة الثالثة، واحتلت صناعة المنسوجات الدرجة الرابعة وصناعة الأدوات المعدنية بنفس الدرجة، وصناعة المنتجات الخشبية بالدرجة الخامسة.

وبالنسبة لرؤوس الأموال المستثمرة، فقد احتلت الصناعات الغذائية والتبغ مكان الصدارة بنسبة قدرها 35,7% من مجموع الأموال المستثمرة في الصناعة ككل، تليها في المرتبة صناعة الكيماويات والصناعات المتعلقة بها بنسبة قدرها 18,2%، تليها صناعة القرميد والحجارة والمنتجات الطينية في المرتبة الثالثة بنسبة 14,7%.

وبالنسبة لطرق الصناعة فقد كان ما نسبته 69,3 من المحلات الصناعية يدار باليد، و 14,1 تدار بقوة الحيوانات كان معظمها من معاصر زيت الزيتون والسمن، وما نسبته 52,3% تدار بقوة المحركات.

أما حجم المحلات الصناعية، يمكن الاستدلال عليه من خلال عدد العمال المستخدمين فيها، ومن رؤوس الأموال المستثمرة فيها، ويستدل من الإحصاءات بأن الطابع العام لتلك الفترة كان حرفياً.

ومن الإحصاء الحكومي للصناعات القائمة في فلسطين آنذاك، يستدل على أن كان هناك 1105 من المصانع أي ما

ثم احتكرت الإدارة العسكرية البريطانية حركتي الاستيراد والتصدير في البلاد، ثم تخلت عنها فيما بعد لليهود ومنحتهم 90% من رخص الاستيراد والتصدير، وأعفت الآلات الزراعية والأسمدة من الرسوم الجمركية. كما شجع البريطانيون توجيه رؤوس الأموال اليهودية التي كانت ترد ليهود فلسطين من الخارج الى الاستثمار في المشاريع الزراعية والصناعية.

وفي 30 حزيران 1920 انتهى حكم الادارة العسكرية في فلسطين، وتولى على أثرها هيربرت صموئيل (H.Samuel) مهام منصبه كأول مندوب سامي بريطاني في فلسطين، ففتح أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين، مما أدى الى زيادة ديموغرافية للأقلية اليهودية في البلاد، وتبعاً لذلك تطورت عدة صناعات في البلاد كما استحدثت صناعات أخرى، لتوافق أدوات المهاجرين من ناحية، وتفي بحاجة جيش الاحتلال البريطاني من السوق المحلية من جهة أخرى. مما أدى الى انتعاش الصناعات المحلية في البلاد، وتنوع انتاجها لسد حاجات السوق.

فعلى صعيد الصناعة العربية في فلسطين، قام عرب فلسطين باستيراد عدد من المصانع الحديثة، في محاولة منهم لمنافسة الصناعة اليهودية، والوقوف على قدم المساواة منها. فقامت صناعة السجائر، وتطورت صناعة الزجاج، وظهرت صناعة المقالع (المحاجر)، وصناعة الأدوات الكهربائية المولدة من مشروع روتنبرج، وصناعة الملابس وصناعة أدوات الزينة، وصناعة النسيج والقطن والحبر وأشغال الإبرة. في حين تدهورت صناعة المواد الكيماوية لإقدام الجيش التركي أثناء الحرب العالمية الأولى على قطع أشجار الزيتون لاستخدامها وقوداً لقاطراته، مما ترتب عليه انخفاض معدل انتاج الزيتون التي كانت تقوم عليه معاصر الزيت وصناعة الصابون، في حين نمت حرفة التجارة واحتلت المرتبة الثانية بين صناعات ما بعد الحرب، واحتلت صناعة المأكولات والمشروبات والتبغ الدرجة الرابعة، والى جانب مطاحن الحبوب اليدوية التي كانت

ورغم الاضطرابات السياسية الدامية التي شهدتها فلسطين خلال هذه الفترة فقد أقيمت بعض الصناعات العربية في البلاد، كشركة السكب الفلسطينية المحدودة التي تأسست في يافا عام 1931 برأسمال قدره 20 ألف جنيه فلسطيني، ومصانع للمربى والمُلبّن ومعاطف الفراء ودبغ الجلود والبسط والسجاد والفخار في الخليل، والشركة العربية للسجاير والتبناك في حيفا عام 1933. كما تأسست مصانع البلاط والحزير في مدينة نابلس عام 1935، ودار للصناعة العربية في مدينة القدس برأسمال قدره 10,000 جنيه، ومصنع للأسمنت برأسمال قدره 20,000 جنيه.

واستمر ركب الصناعة العربية في فلسطين يسير بخطى وثيدة، حتى بلغ عدد مصانعها 339 مصنعاً عام 1939، مُشكّلة نسبة قدرها 27,8 % من مجموع المصانع القائمة في البلاد آنذاك، والبالغ عددها 1211 مصنعاً، استثمرت فيها رؤوس أموال قدرها 704,000 جنيهاً فلسطينياً، انتجت مواد مُصنّعة قيمتها 1,545,413 جنيهاً، عمل بها 4117 عاملاً، منهم 754 عاملاً من أفراد الأسر المؤسسة لتلك المصانع.

وبلغ عدد مصانع الأغذية 76 مصنعاً أي بنسبة قدرها 22,41 % من مجموع الصناعات العربية القائمة وقتذاك، تليها صناعة النسيج البالغة 65 مصنعاً. أما من حيث عدد العمال، فقد احتلت صناعة التبغ المرتبة الأولى، تليها في الدرجة الصناعات الغذائية، ثم تأتي صناعات النسيج والملابس في الدرجة الثالثة.

أما بالنسبة للإنتاج فقد جاءت صناعة الأغذية في الدرجة الأولى، تليها في الدرجة الثانية الصناعات الكيماوية، وتأتي صناعة التبغ في الدرجة الثالثة.

وأما بالنسبة لاستخدام المواد الخام، فقد احتلت صناعة الأغذية الدرجة الأولى، تليها الصناعات الكيماوية، ثم تأتي صناعة التبغ في المرتبة الثالثة.

وأما بالنسبة لصافي الإنتاج «الربح» فقد حققت صناعة

نسبته 31,4 % من المجموع الكلي بعدد المصانع يقوم أصحاب العمل بأنفسهم بالعمل فيها دون عمال، و20,1 تدفع أجرة عامل واحد. و91 % من المؤسسات الصناعية تستخدم ما يزيد عن 100 عامل.

ومن حيث رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات والحرف، فقد كان نحو 3,224 محلاً صناعياً أو ما نسبته 91,9 يدار الواحد منها برأسمال قدره زهاء 1000 جنيه فلسطيني فأقل، و257 محلاً أو ما نسبته 7,3 من مجموع المحلات الصناعية وقتذاك تعتبر من المحلات المتوسطة الحجم. و24 محلاً أو 7 % يمكن اعتبارها من المعامل الكبيرة التي يزيد رأس المال المستثمر في كل منها عن 20,000 جنيهاً فلسطينياً.

وامتلك عرب فلسطين من الصناعات القائمة في البلاد قبل الحرب العالمية الأولى ما يوازي 75 % أو ما يعادل 925 محلاً من مجموع المحلات البالغ عددها 1236 محلاً، أما نصيبهم من المحلات الصناعية التي أقيمت بعد الحرب فقد كان نحو 1,373 محلاً، وبلغ مجموع المحلات الصناعية المملوكة لعرب فلسطين حتى عام 1928 نحو 2298 محلاً، أو ما نسبته 65 % من مجموع المحلات الصناعية آنذاك البالغة 3505 محلات.

الصناعة العربية من عام 1929

حتى الحرب العالمية الثانية

ولم تستمر الصناعة العربية في تقدمها، بسبب العراقيل التي وضعتها حكومة الإنتداب في طريقها، والوضع السياسي القلق الذي ساد البلاد وقتذاك تبعاً للعلاقات المتوترة بين أهل البلاد الأصليين، والمهاجرين الصهاينة الذين وفدوا عليهم، ورأى فيهم أهل البلاد تهديداً لوطنهم وأرواحهم وأموالهم. فأحجموا عن المغامرة بأموالهم في ميدان الصناعة حيث الاستثمار طويل الأمد، ورؤوس الأموال التابعة التي يصعب التصرف السريع فيها.

مصانع الصناعات المعدنية من 45 مصنعاً عام 1939 الى 221 مصنعاً عام 1942 ، وتبعاً لذلك زاد عدد العاملين بها من 386 عاملاً عام 1939 الى 1137 عاملاً عام 1942 . أما صناعة التبغ فلم يطرأ زيادة على عدد مصانعها ، فاستمرت تسعة مصانع كما كانت عام 1939 ، ولكن زاد عدد العاملين بها من 614 عاملاً الى 842 عاملاً عام 1942 .

أما بالنسبة لقيمة الإنتاج ، فقد جاءت صناعة الأغذية في الدرجة الأولى ، حيث بلغت عام 1942 نحو 2,445,582 جنيهاً ، تليها في الدرجة صناعتنا النسيج والملابس معاً حيث بلغت قيمة انتاجها معاً 1,214,206 جنيهاً . وتأتي صناعة التبغ في الدرجة الثالثة ، فقد بلغت قيمة انتاجها 510,586 جنيهاً مع انخفاض في قيمة المواد الخام المستجدة في صناعة السجائر والتبناك نتيجة التوسع في زراعة التبغ ، كما حدث توسع في عدد العمال المستخدمين في كل مصنع ، دون أن يقابله توسع في عدد المصانع ، وهذا يدل على أن مصانع السجائر وملحقاتها كانت كبيرة الحجم .

وهكذا يبدو لنا من هذا العرض بأن الصناعة العربية في فلسطين قد تطورت خلال الحرب العالمية الثانية ، فزاد عدد مصانعها من 339 مصنعاً عام 1939 الى 1558 مصنعاً عام 1942 ، وزادت نسبتها من 17,8 من مجموع المصانع القائمة في البلاد البالغة وقتذاك 1211 مصنعاً ، الى نسبة مقدارها 44,9 من مجموع المصانع القائمة في فلسطين حينذاك . وارتفع عدد العمال منذ 4117 عاملاً الى 8804 عمالاً ، وأما من حيث رأس المال المستثمر في الصناعات العربية في فلسطين ، قد تقدمت إبان عهد الانتداب البريطاني تقدماً طفيفاً ، وذلك بسبب العقوبات التي اعترضت مسيرتها وذلك للأسباب التالية :

1 - منع حكومة الانتداب البريطاني عرب فلسطين استيراد المواد الأولية اللازمة لصناعتهم ، وعلى النقيض من ذلك فقد خصصت 90 % من رخص الاستيراد والتصدير للصهاينة الذين أخذوا يتحكمون في التجارة الخارجية

التبغ الدرجة الأولى ، تليها صناعة الكيماويات ، تليها صناعة الأغذية .

ويتضح مما تقدم أن مصانع التبغ ، كانت من أكبر المصانع العربية وقتذاك ، حيث حققت هامش ربح بلغ 8490 جنيهاً لكل مصنع .

الصناعة العربية خلال الحرب العالمية الثانية

لقد ساعدت الحرب العالمية الثانية على تطور الصناعة العربية في فلسطين تطوراً بطيئاً ، فوجود القوات البريطانية المرابطة آنذاك على أرض فلسطين ، واعتماد هذه القوات على الصناعات المحلية من أجل سد احتياجاتهم بسبب ظروف الحرب ، قد أدى الى بعث الحياة من جديد في الصناعات العربية في فلسطين ، بعد فترة الركود التي مرت بها خلال الأحداث والاضطرابات المتتالية حتى سنوات الثورة الفلسطينية الكبرى « 36 - 1939 » .

فقفز عدد مصانعها من 339 مصنعاً عام 1939 الى 1558 مصنعاً عام 1942 ، وتبعاً لذلك زاد عدد العاملين بها من 4117 عاملاً ، عام 1939 الى 8804 عام 1942 ، ونتيجة لذلك زاد رأس المال المستثمر فيها من 704,000 جنيهاً فلسطينياً عام 1939 الى 2,131,000 جنيهاً فلسطينياً .

احتلت صناعتي النسيج والملابس الدرجة الأولى من عدد المصانع ، فقد بلغ عدد مصانعها معاً 579 مصنعاً ، وتبعاً لذلك زاد عدد العمال المستخدمين فيها من 835 عاملاً الى 3096 عاملاً عام 1942 . وجاءت صناعة الأخشاب في الدرجة الثانية من حيث عدد المصانع التي بلغت 286 مصنعاً ، وتبعاً لذلك زاد عدد العمال المستخدمين فيها من 330 عاملاً عام 1939 الى 669 عاملاً عام 1942 . ثم تأتي صناعة الأغذية في الدرجة الثالثة ، فقد بلغ عدد مصانعها 267 مصنعاً بزيادة قدرها 191 مصنعاً عما كانت عليه عام 1939 ، وتبعاً لذلك زاد عدد العاملين بها من 987 عاملاً عام 1939 الى 1708 عام 1942 . كما زاد عدد

ولقد اتسع حجم الطبقة العاملة العربية في فلسطين، فقد بلغ عدد العاملين منهم ضمن الصناعات العربية 4117 عاملاً وعاملة عام 1939، ارتفع عددهم الى 8033 عاملاً وعاملة عام 1942، أما بقية العمال فكانوا يعملون في المصالح الحكومية، وفي معسكرات القوات البريطانية، التي اقيمت في البلاد خلال الحرب العالمية الثانية، وجزء ضئيل منهم كان يعمل في المؤسسات اليهودية الزراعية منها والصناعية. ورغم ذلك تفشت البطالة بين العمال العرب حتى قُدِّر عدد العاطلين منهم عن العمل عام 1931 بنحو 13806 عمال، ارتفعت الى سبعة عشر ألفاً في تشرين الأول 1933. ويعود سبب تفشي البطالة بين صفوف العمال العرب الى عدة عوامل منها:

- 1 - الهجرة الصهيونية.
- 2 - نزوح الفلاحين الى المدن.
- 3 - طرد العمال العرب من الأعمال الحكومية.
- 4 - سياسة العمل العري التي طبقها «المستدروت» بتشكيل حاميات صهيونية أسند إليها مطاردة العمال العرب، العاملين في المؤسسات اليهودية الزراعية منها والصناعية.

بداية العمل النقابي العربي

تركز التجمع الرئيسي للعمال العرب في سلك الحديد التي كانت إداراتها تخضع مباشرة لسلطات الاحتلال البريطاني، فاختلطوا بالعمال المصريين الذين استقدمتهم بريطانيا للعمل على مد خط سكة الحديد بين حيفا والقاهرة، وكان هؤلاء العمال على معرفة بالعمل النقابي في بلادهم قبل مجيئهم الى فلسطين واختلاط العمال الفلسطينيين بهم، مما أدى الى زيادة الوعي النقابي لدى العمال العرب في فلسطين ودفعهم الى تشكيل اللجنة الأخوية لعمال سكك حديد فلسطينية في حيفا عام 1920، ثم شكلت هذه اللجنة في عام 1923 ما عرف باسم «النادي الخيري لعمال سكك الحديد»، وكان هذا النادي بمثابة النواة الأولى التي تجمع

حسب مصالحهم. وحجبت عن السكان العرب الرخص التي بموجبها يحق لهم تأسيس مصانع عربية جديدة في البلاد.

2 - منع العرب من استثمار ينابيع الثروة في بلادهم وذلك بمنح امتيازها للصهاينة.

3 - مقاومة المصانع الصهيونية بما لها من نفوذ في البلاد، إنشاء مصانع عربية تضارب انتاجها.

4 - لم يتوفر للصناعات العربية رأس المال بنفس الضخامة من الأموال التي توفرت للصناعات الصهيونية، مما أدى الى تأخر الصناعة العربية في فلسطين.

5 - لم يتلق العمال العرب الخبرة الصناعية من المدارس الصناعية وذلك لعدم قيام حكومة الانتداب بإنشاء مدارس صناعية عربية في البلاد.

كل هذه العوامل مجتمعة أدت الى تدهور الصناعة العربية وتأخرها عن مثيلتها الصهيونية في البلاد.

بداية ظهور الطبقة العاملة العربية

أقدم معلومات وردت لنا عن العاملين في الصناعة بفلسطين تعود الى عام 1912 ولا تشمل هذه المعلومات جميع العاملين، بل تقتصر على العاملين في بعض الصناعات الكبرى، وقد بلغ عددهم آنذاك نحو 1603 عمال، انتقل الجانب الأكبر منهم من الريف الى المدينة، ولم يحجم المستوطنون الصهاينة عن استخدام العمل العربي الرخيص خاصة في المجال الزراعي، ولم تغلق فرص العمل أمام الطبقة العاملة العربية في القطاع الصهيوني إلا في أوائل الثلاثينات عندما أصبحت سياسة العمل العري سياسة رسمية فرضتها الصهيونية على الصهاينة في البلاد.

وانحدرت أغلبية الطبقة العاملة الفلسطينية من الفلاحين والحرفيين والبدو، فهذه الفئات شكلت المصدر الرئيسي لتكوين الطبقة العاملة العربية الفلسطينية، وكانت مدينة يافا مركزاً رئيسياً هاماً من مراكز العمال العرب، الذي كان كثير منهم من مشردي مزارعي القرى التي بيعت أراضيهم للصهاينة وأجلوا عنها بمختلف الوسائل.

مقتصرًا على مدينة حيفا وحدها، ومحصور بجمعية العمال العربية الفلسطينية فيها، ولهذا السبب كان انتخاب اللجنة المركزية للجمعية من عناصر عمالية موزعة على معظم المدن الفلسطينية، لا يصلح التنظيم النقابي العالي الى معظم العمال العرب في فلسطين.

وقد ظهر الصراع الفكري واضحاً في مؤتمر العمال الأول، بين العناصر المعتدلة وبين العناصر العربية اليسارية، ولقد استمر هذا الصراع الفكري بين الأطراف المشار إليها، وإن كان يخبو أحياناً إلا أنه كان يطفو أحياناً أخرى، حتى أنه أدى الى انقسام الطبقة العاملة الفلسطينية فيما بعد.

وبنجاح العمال بعقد مؤتمرهم الأول بعيداً عن القيادات السياسية التقليدية في البلاد، اتجهت الأنظار الى الطبقة العاملة الفلسطينية كمعصر قوي جديد على الساحة الفلسطينية، فسارع فخري التاشيبي لخلق قاعدة عمالية، لتكون رصيده السياسي في صراعه مع المفتي - الحاج أمين الحسيني - آنذاك، فأعلن في عام 1934 عن تشكيل جمعية العمال العرب في القدس، وأنشأ فرعاً لها في يافا برئاسة ميشيل ميري. لكن الأخير لم يستمر في عهده للنشاشيبي، فانفصل عنه ونصب نفسه رئيساً للجمعية وشكل مجلس إدارة تبنى تشكيل الحاميات العربية في فلسطين رداً على الحاميات الصهيونية التي شكلها المستدروت من قبل، لكن هذه الجمعية لم تعيش طويلاً فقد اختفت عن المسرح النقابي وصفت أعمالها بعد اغتيال ميشيل ميري عام 1936 بمدة ليست بطويلة.

أما جمعية العمال العربية الفلسطينية، فقد بلغ عدد المنضمين إليها عام 1935 نحو 11004 أعضاء، وتمكنت خلال الفترة الممتدة من عام 1930 الى عام 1936 من فتح فروع لها في العديد من المدن الفلسطينية، وأقامت مدرستين لأبناء العمال، وأسست صندوقاً للتوفير، وأنشأت عدة جمعيات تعاونية، كما خاضت صراعاً مع أصحاب الأعمال، تمكنت خلاله من تحقيق بعض الإنجازات للعمال، من حيث

حولها العرب، لتدارس أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن الاتحاد العام للعمال اليهود - المستدروت، سعى للقضاء على هذا التجمع، خشية أن يصبح بعد ذلك رديفاً للحركة الوطنية العربية.

وعمق النادي الوعي النقابي لدى العمال العرب، مما شجعهم على مطالبة حكومة الانتداب على السماح لهم بإقامة نقابة للعمال العرب، ترعى مصالحهم وتحافظ عليها. وبعد ماطلة أصدرت حكومة الانتداب موافقتها 1925، بشرط أن يقتصر نشاطها على الشؤون المهنية والنقابية ولا تتدخل في الشؤون السياسية. وانضم الى هذه النقابة عمال المهن المختلفة، وكان مركزها الرئيسي في حيفا، وأنشأت لها فروعاً في القدس ونابلس وطولكرم ويافا واللد والمجدل وصفد.

وكان وعي الطبقة العاملة العربية في فلسطين، بأخطار الهجرة الصهيونية الوافدة وما يترتب عليها من توسيع دائرة البطالة، وطردها العمال العرب لحساب العمال اليهود وبرز الصراع القومي اليهودي، كل هذه المعطيات فجرت عند العمال العرب الفلسطينيين، الرغبة في تنظيم صفوفهم انطلاقاً من المجال النقابي، ووضع حد لمنافسة العمال الصهاينة لهم في فلسطين، فدعوا لعقد مؤتمر عام للعمال العرب في حيفا.

ورغم ان الدعوة للمؤتمر المذكور تعرضت لهجمة شرسة من قبل المستدروت وحكومة الانتداب ورجال الأعمال العرب، فقد توافدت الى حيفا الوفود العمالية العربية، وعقد المؤتمر العمالي العربي الأول تحت شعار، « اذا لم نعمل لأنفسنا لن نجد من يعمل لأجلنا ». وبعد مداورات ومناقشات من الحاضرين انتخب المؤتمر لجنة مركزية للجمعية، كما اتخذ عدة توصيات على الصعيدين الوطني والمحلي.

لقد كان مؤتمر العمال الأول، من تنظيم العمال أنفسهم سواء من حيث الإعداد أو التنظيم، وقد تم بعيداً عن القيادات التقليدية، كما يعد بداية انطلاق العمل النقابي العربي الى مختلف مدن فلسطين وقراها، بينما كان قبلها

وتنافست كلا المجموعتين العماليتين في ضم نقابات عمالية الى صفوفها، وتمكنت جمعية العمال العربية من عقد مؤتمرات عمالية، جرى فيها دراسة وضع العامل العربي، واتخذت توصيات بتحسين وضعه.

ولكن جمعية العمال العربية الفلسطينية لم تتمكن من الحفاظ على وحدة صفوفها، اذ سرعان ما دب الصراع بين أجنحتها، حول تشكيل الوفد الذي سيمثل عمال فلسطين العرب في اللجنة التحضيرية، للمؤتمر النقابات العالمي في لندن وباريس عام 1945.

وتمكن ممثلو مؤتمر العمال العرب من إحراز نجاح كبير في عرض القضية الفلسطينية في مؤتمر النقابات العالمي، وتمكنوا بالتعاون مع مندوبي العمال العرب من هزيمة مرشح المستدروت، كمرشح ممثل للشرقين الأدنى والأوسط، في اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات العالمي، وتم اختيار مصطفى العريسي النقابي الشيوعي اللبناني لهذا المنصب. كما أحبط ممثلوا العمال العرب محاولة صهيونية، قام بها المستدروت أيضاً من أجل إضافة فقرة الى البيان النهائي للمؤتمر، تنص على اقامة الوطن القومي الصهيوني في فلسطين، والسماح بالهجرة الصهيونية الى البلاد.

وأما على الصعيد المحلي، فقد أدى مؤتمر النقابات العالمي في باريس، إلى انقسام الحركة النقابية العربية في فلسطين، الى جناحين مختلفين عمل كل منهما في اتجاه مغاير للآخر، فاليساريون العرب، عملوا سواً في ظل مؤتمر العمال العرب، الذي قدر عدد أعضائه بنحو 18 ألف عامل. وتمكن مؤتمر العمال العرب خلال سنتي 1946 و 1947 من عقد مؤتمرين اتخذ فيها قرارات نقابية وسياسية، لكن تأييد مؤتمر العمال العرب لقرار الأمم المتحدة الصادر في 22 تشرين الثاني 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين بين أصحابها الأصليين عرب فلسطين والمهاجرين الصهاينة الوافدين اليها، كان هذا التأييد المنسجم مع سياسة التنظيمات اليسارية المنتمي اليها، بداية النهاية لمؤتمر العمال العرب.

أما جمعية العمال العربية الفلسطينية فقد أعادت تنظيم

زيادة الأجور والحصول على اجازات وتحديد ساعات العمل، وتم تحقيق هذه الإنجازات من خلال الاضرابات التي قادتها ضد أصحاب العمل.

ولم تحصر جمعية العمال العربية الفلسطينية نشاطها في الحقل النقابي فقط، بل شارك أعضاؤها في أحداث 1933 وما أعقبها من ثورة عز الدين القسام والثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939)، مما دفع حكومة الانتداب الى اعتقال بعض قادة الجمعية، وطرد أعداد غفيرة من العمال العرب، العاملين ضمن المؤسسات وللمشاريع الحكومية، عقاباً لهم على موقفهم الوطني المؤيد للثورة الفلسطينية وحلت محلهم عمالاً يهود، كما أغلقت العديد من فروع الجمعية، ولم تقبل لها سوى المقر الرئيسي في حيفا، مما سبب في انقراض العمال من حولها نتيجة لبطش سلطات الانتداب بهم.

ومع الحرب العالمية الثانية اتسعت سوق العمل في فلسطين، وأفرجت حكومة الانتداب في هذه الفترة، عن كوادرات جمعية العمال العربية الفلسطينية الذين احتجزتهم من قبل. وقد عمل هؤلاء القادة منذ خروجهم من السجن على إعادة تنظيم الجمعية، وشكلوا نقابات عمالية جديدة وتبعاً لذلك قامت الجمعية بفتح فروع جديدة لها في عدة مدن فلسطينية.

كما شهدت هذه الفترة توجه الحزب الشيوعي الفلسطيني، الى العمل النقابي، وإقامة نقابات عمالية، خصوصاً بعد الانقسام الذي حصل بين صفوفه، فقد خرج بعض الشباب من الحزب وأسسوا «نادي شعاع الأمل» في حيفا في تشرين الأول 1942، فردت عليهم قيادة الحزب وشكلت بنفس التاريخ وبمدينة حيفا أيضاً، «نادي الشعب». وقد انتهج الناديان سياستان مختلفتان، تجاه العمل النقابي، ففي الوقت الذي دعم فيه نادي الشعب ممثل الحزب، جمعية العمال العربية الفلسطينية، واهياء فروعها في مدن فلسطين، عمل نادي شعاع الأمل على تأسيس جمعية العمال العرب في الناصرة في 12 تشرين الثاني 1943.

نفسها، وعقدت في الفترة ما بين 29 و 30 آب (أغسطس) 1946 مؤتمراً اتخذت فيه قرارات تنظيمية نقابية، وإن تكون الاشتراكية هدف العمال العرب الفلسطينيين، مفسراً الاشتراكية بأنها حركة اصلاح لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع قدرات البلاد الانتاجية والطبيعية، توزيعاً عادلاً بين المنتجين من المواطنين، وبضرورة نزول نقابات العمال الى ميدان السياسة:

وظهر في الحركة العمالية الفلسطينية عدة تيارات سياسية تمكن بعضها من الظهور على السطح، وفجر التناقضات، وبعضها بقي مستمر يتحين الفرصة للظهور، ومن أبرز هذه التيارات التي وجدت بين صفوف عمال الحزب الشيوعي وتيار الحاج أمين الحسيني، والتيار النقابي الخالص. وقد تصارعت هذه التيارات والاتجاهات وظهر أثر صراعها على الحركة العمالية، وخاصة قضية الصراع بين الحركة العمالية الفلسطينية، وزعماء القيادات السياسية ظاهرة للعيان في اغتيال ميشيل متري، مؤسس جمعية العمال العرب، وفرق الدفاع عن العمال العرب، وكذلك اغتيال سامي طه سكرتير جمعية العمال العربية الفلسطينية.

الصناعة اليهودية في فلسطين

عاش اليهود في فلسطين في بداية عهدهم، كأقلية دينية، داخل أحياء خاصة، فلم يكن لهم أي نشاط اقتصادي ظاهر للعيان آنذاك، وبعد أن بدأت الهجرات اليهودية في التدفق على فلسطين ضمن مخطط سياسي، وأقاموا المستوطنات الزراعية من أجل ربط المهاجرين بالأرض، مارسوا خلالها بعض الأنشطة الصناعية التي تشكل الزراعة موادها الخام، كعصارات الزيتون حديثة الطراز وقتذاك نسبياً، عما كان يستخدمه أهل البلاد، كما توسعوا في مستودعات الخمر في مستوطنات ديشون لي - زيون وزخرون يعقوب.

وقد تطورت الصناعة اليهودية في فلسطين إما من عهد الانتداب البريطاني، وأخذت الصناعات البتية فيها في السير الى الزوال التدريجي، في الوقت الذي زاد فيه العدد النسبي،

للصناع والمستخدمين سواء في المعامل الصناعية أو في دكاكين الصناعة. كما بدأت المحلات المجهزة بالآلات الحديثة وعمال مستأجرين، تظهر تدريجياً، الى جانب الطرق القديمة في الصناعة (الحرف) وزاد عددها من 102 مصنعاً - دون محلات الحرف - قبل الحرب العالمية الأولى، بلغ حجم الأموال المستثمرة فيها 376,000 جنيهاً فلسطينياً الى 594 مصنعاً عام 1927 استثمر فيها نحو 1,849,227 جنيهاً. وما ينبغي الإشارة إليه أن معظم المشاريع الصناعية اليهودية التي أقيمت في فلسطين قد سجلت بلندن أولاً، ثم مارست نشاطها الصناعي في فلسطين، حتى تهرب من الضرائب في بريطانيا من ناحية، ولأغوائها من الضرائب في فلسطين لمدة معينة على اعتبار أنها من شركات الاستثمار من ناحية أخرى.

وقد حازت صناعة المواد الغذائية النصيب الأكبر من حيث عدد المصانع، فقد بلغ عدد مصانعها 153 مصنعاً استخدمت ما نسبته 19,85 % من مجموع المستخدمين في الصناعات اليهودية آنذاك، في حين شكلت رؤوس الأموال المستثمرة فيها ما نسبته 31,41 من رؤوس الأموال اليهودية المستثمرة في الصناعة وقتذاك. وتأتي صناعة البناء في الدرجة الثالثة من عدد المصانع، فقد بلغ عددها 71 مصنعاً، استخدمت ما نسبته 20,57 من المجموع العام للعمال المستخدمين في الصناعات اليهودية. ثم تأتي بعد ذلك صناعات المواد الخشبية في المرتبة الرابعة، فقد بلغ عدد مصانعها 71 مصنعاً، ونسبة عدد العمال العاملين فيها 12,93 % من مجموع العمال العاملين في الصناعات اليهودية. أما صناعة النسيج فقد بلغ عدد مصانعها 70 مصنعاً، استخدمت ما نسبته 12,57 من مجموع العمال المستخدمين في الصناعات اليهودية.

وما تجدر الإشارة إليه أن الصناعات سالفه الذكر، مرتبطة بالهجرة الصهيونية وبحجم تدفقها على البلاد، لذا كان الإهتمام بها من قبل اليهود والتركيز عليها. وعلى اثر حوادث البراق التي نشبت بين أهل فلسطين

التوسع في السوق الاستهلاكية لمجتمع الشوف، لما حله المهاجرون معهم من رؤوس أموال، وما استوردوه من آلات صناعية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مما ساعد على تقدم الصناعة اليهودية في فلسطين.

وحازت صناعة الأغذية النصيب الأكبر من حيث عدد المصانع، فقد زاد عددها من 198 مصنعاً عام 1933 إلى 290 مصنعاً عام 1937، وزاد عدد العمال من 2,412 عاملاً عام 1933 إلى 3700 عاملاً عام 1937، وزاد رأس المال المستثمر عن 854,175 جنيهاً عام 1933 إلى 1,626,780 عام 1937. أما في حقل الصناعة الخشبية فقد زاد عدد المصانع من 71 مصنعاً عام 1928 إلى 172 مصنعاً عام 1933، وزاد عدد عمال هذه الصناعة 1084 عاملاً عما كانت عليه عام 1928.

وتأتي الصناعات المعدنية في المرتبة الثالثة من حيث عدد المصانع فقد بلغ عدد مصانعها عام 1933 نحو 147 مصنعاً بزيادة مقدارها 94 مصنعاً عما كانت عليه عام 1927، استخدمت 1994 عاملاً بزيادة 1504 عمال عن عام 1927، وبلغ رأس المال المستثمر فيها عام 1933 290,966 جنيهاً وذلك بزيادة قدرها 214,171 جنيهاً عن عام 1928. وارتفع عدد المصانع في عام 1937 إلى 178 مصنعاً، كما ارتفع رأس المال إلى 642,010 جنيهاً، وزاد استخدام المكنة في الصناعات المعدنية نتيجة ارتفاع رؤوس الأموال المستثمرة في المصانع التي أقيمت في الفترة ما بين 1933/1937. وكانت هذه الصناعات تعتمد على المواد الخام المستوردة من الخارج أو مواد نصف مصنعة، ويتم بقية تصنيعها في المصانع اليهودية القائمة في فلسطين.

ثم تأتي صناعات الملابس والنسيج في المرتبة الثالثة من حيث عدد المصانع، وبلغ عددها مجتمعة 139 مصنعاً عام 1933 يعمل بها 1983 عاملاً. ثم ارتفع عدد مصانع هاتين الصناعتين من 139 مصنعاً عام 1933 إلى 210 مصنع عام 1937، عمل فيها 2780 عاملاً. أما بالنسبة لرؤوس الأموال المستثمرة فيها فقد كانت 656,010 جنيهاً عام 1937 بزيادة

والمهاجرين الصهاينة في آب عام 1929، وضعت مقترحات بريطانية تهدف إلى إزالة التوتر في فلسطين، من بينها تحديد عدد المهاجرين الصهاينة الوافدين إلى فلسطين. لكن التحركات الضاغطة من قبل الصهيونية العالمية، أجبرت الحكومة البريطانية على التراجع عن موقفها، بل إنها سعت إلى تطبيق وعد بلفور الذي يقضي بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وفتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين.

وبوصول الحزب النازي الألماني إلى سدة الحكم في ألمانيا بقيادة هتلر عام 1933، تدفقت الأموال اليهودية على مجتمع الشوف في فلسطين، مما أدى إلى نشاط الحركة الصناعية فيها، فقد أسس عام 1934 نحو 170 مصنعاً جديداً، كما رفعت 54 شركة صناعية يهودية رأسها عام 1935 إلى 4,978,578 جنيهاً فلسطينياً. كما انتقل إلى مجتمع الشوف الأيدي العاملة والمهارات الفنية الألمانية، فقد كان معظم مهاجري هذه الفترة ينتمون إلى شريحة الأغنياء والعمال الفنيين، مما ساعد مجتمع الشوف إلى التوجه نحو الصناعة أكثر من توجهه نحو الزراعة، وذلك لتوفير الكوادر الفنية المدربة التي وفدت إليه من ألمانيا، حاملة معها أدواتها وآلاتها الصناعية، سواء ما جاء منها مصاحباً للمهاجرين، أو عن طريق المقاصة عبر مكاتب شركة هعفار في برلين وتل أبيب، وبما يذكر أن هذه الأدوات دخلت البلاد معفاة من الرسوم الجمركية تبعاً لقوانين الجمارك والرسوم الجمركية، التي أصدرتها حكومة الانتداب آنذاك.

وأدت الهجرة الصهيونية من ألمانيا النازية إلى فلسطين، إلى زيادة ديموغرافية لعدد الشوف في البلاد، فزاد عددهم من 164,796 نسمة عام 1930 إلى 429,605 نسمة عام 1939. وقد أدت هذه الزيادة الديموغرافية، إلى التوسع في بناء المساكن والمرافق اللازمة للمهاجرين الجدد، مما نجم عنها نشاط صناعة البناء لدى مجتمع الشوف، نشاطاً ملحوظاً، ظهر من خلال الزيادة، التي طرأت على رؤوس الأموال المستثمرة فيها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عملت على

قدرها 357,819 عن عام 1933. وكانت المواد الخام اللازمة لهذه الصناعات، كخزل الحرير الطبيعي والصناعي، وغزل القطن والصوف، والصوف الخام تستورد من الخارج. وكان إنتاج هذه المصانع يزيد عن حاجة مجتمع الشوف في فلسطين، لذا كان يصدر الفائض منه الى الخارج.

ومن الصناعات التي تعتمد على الزيادة الديموغرافية للسكان، والتي تشكل الهجرة الصهيونية رافداً أساسياً لها، في مجتمع الشوف صناعة البناء، التي تطورت لتواكب هذه الهجرة من أجل توفير مساكن ومرافق أخرى لاستيعاب المهاجرين، فقد كان عدد مصانعها نحو 70 مصنعاً عام 1928 بلغت حوالي 107 مصانع عام 1933 وارتفع عددها الى 156 مصنعاً عام 1937. وبلغ عدد العاملين بها 2,535 عاملاً عام 1933 وقد ارتفع هذا العدد الى 3060 عاملاً عام 1937. أما من حيث رأس المال المستثمر في صناعة البناء فقد بلغ 806,121 جنيهاً عام 1933 وقد ازداد الى 1,289,250 جنيهاً عام 1937. ولم يكن الانتاج يكفي بحاجة مجتمع الشوف، مما كان يدفعهم الى استيراد هذه المواد من الخارج.

وأما الصناعات الكيماوية فقد ازداد عدد مصانعها من 34 مصنعاً عام 1928 الى 36 مصنعاً عام 1933 ثم ازدادت الى 71 مصنعاً عام 1937. استخدمت 1081 عاملاً عام 1933 وازداد هذا العدد الى 2000 عام 1937. ولقد استثمرت في الصناعات الكيماوية رؤوس أموال، قدرها 836,93 عام 1933 ارتفعت الى 1,593,000 جنيهاً عام 1937. وأهم الصناعات الكيماوية التي كان اليهود يمارسونها في فلسطين، صناعة الصابون والسماد الكيماوي ودهان ورنيش والطور ومستحضرات التجميل وعيدان الثقاب.

أما الصناعات الجلدية، فقد كان عدد مصانعها 47 مصنعاً عام 1933، بزيادة قدرها خمسة مصانع عما كانت عليه عام 1928، وقد ارتفع عددها الى 61 مصنعاً عام 1937. أما من حيث عدد العمال العاملين بها فقد كان عددهم 350 عاملاً عام 1928 فارتفع العدد الى 613 عاملاً

وبلغ عدد مصانع الأدوات الكهربائية ومحطات توليد الكهرباء نحو 21 مصنعاً عام 1933، زاد عددها الى 38 مصنعاً عام 1937. استخدمت 502 عاملاً عام 1933، نقص عددهم الى 330 عاملاً عام 1937، ربما يعود سبب النقص الى فصل مصانع الأدوات الكهربائية عند محطات توليد الكهرباء، التي ظهرت منفصلة ومستقلة ضمن صناعات عام 1937. وبلغ رأس المال المستثمر في صناعة الأدوات الكهربائية عام 1933 نحو 1,521,670 جنيهاً، في حين بلغت نحو 97,820 جنيهاً عام 1937 ويعود هذا النقص الى نفس السبب السابق ذكره. وأهم صناعة الأدوات الكهربائية، كانت صناعة الأسلاك الكهربائية المغلفة، والبطاريات والمصابيح الكهربائية.

وكان عدد مصانعها 47 مصنعاً عام 1933، بزيادة قدرها خمسة مصانع عما كانت عليه عام 1928، وقد ارتفع عددها الى 61 مصنعاً عام 1937. أما من حيث عدد العمال العاملين بها فقد كان عددهم 350 عاملاً عام 1928 فارتفع العدد الى 613 عاملاً

المختلفة، وقد أدى ذلك الى التطور النوعي للصناعة اليهودية في فلسطين بين عامي 1939/1942 .

ومن أهم العوامل التي ساعدت على تقدم الصناعة اليهودية في فلسطين خلال عهد الإنتداب ما يلي:

1 - المواد الخام: فقد حصل الصهاينة على امتياز باستخدام مياه نهر الأردن كمصدر للطاقة الهيدروكهربائية الرخيصة، مما أتاح لهم الحصول على الطاقة الكهربائية بتكاليف أقل مما تنتجه مولدات الديزل وقد احتكر الصهاينة هذا الامتياز، فأمدت صناعاتهم بما تحتاج اليه من الكهرباء، في الوقت الذي حرمت الصناعة العربية منه. كما استطاع الصهاينة استغلال الأملاح المعدنية المذابة في مياه البحر الميت من بوتاس وبروم وغيرها فأقاموا عليها صناعات يهودية كالأسمدة والمواد الكيماوية وغيرها، وكانت معظم المواد الخام المستخدمة في الصناعة اليهودية، تستورد من الخارج مغفأة من الرسوم الجمركية.

2 - اليد العاملة: ان الجانب الأعظم من المهاجرين الصهاينة كانوا من ذوي المهارات الصناعية، كما حلوا معهم وخاصة القادمين من المانيا آلات ومعدات صناعية الى فلسطين وأنشأوا بها مصانع يهودية.

3 - رأس المال: اعتمدت الصناعة اليهودية في فلسطين، على رأس المال الأجنبي، فقد بلغ ما دخل البلاد في الفترة ما بين عامي 1917/1946 بنحو 146 مليون جنيه فلسطيني.

4 - الأسواق: مساعدة الحكومة البريطانية للصناعة اليهودية في فلسطين على غزو الأسواق العربية، بهدف القضاء على الصناعات العربية النامية في عقر دارها، وسد السبل أمام تقدمها وتنميتها.

القوانين والامتيازات التي ساعدت على تقدم الصناعة اليهودية

في 30 حزيران 1920 باشر هربرت صموئيل مهام منصبه كأول مندوب سام لبريطانيا في فلسطين، فأبقى الإدارة العسكرية التي كانت قائمة في البلاد، وأقام على

وخلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية تعثرت الصناعة اليهودية في فلسطين، ويعود سبب هذا التعثر الى حوادث الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 - 1939 . كما أقدمت بعض بلاد التهجير على وضع قيود على هجرة اليهود ورؤوس الأموال اليهودية الى الخارج ومنها الى فلسطين، كما وضعت بريطانيا قيوداً على الهجرة الصهيونية المتدفقة على فلسطين. وتبعاً لهذه العوامل انخفض عدد المهاجرين الصهاينة الوافدين الى فلسطين من 61,854 مهاجراً عام 1935 الى 10,536 مهاجر عام 1938، وقد أدى هذا الانخفاض في عدد المهاجرين، الى تراجع الصناعة اليهودية ككل في فلسطين، من جراء اضطرابات الأوضاع السياسية في البلاد.

ولمعالجة هذا التقهقر الذي منيت به الصناعة اليهودية في فلسطين، قامت الوكالة اليهودية بالاشتراك مع بنك انجلو فلسطين بتأسيس بنك خاص لمساعدة، صغار الحرفيين اليهود، ومدهم بالقروض اللازمة لاستمرار بقائهم، كما نشأت ادارة خاصة بالصناعة، أوكلت اليها القيام بإعداد الدراسات اللازمة للمشاريع الصناعية الجديدة ومتابعة تنفيذها. وعلاوة على ذلك قامت بإفتتاح العديد من مراكز التدريب الصناعي في فلسطين، من أجل إعداد شباب الشوف للمهن المختلفة، وخاصة الصناعات غير الموجودة في فلسطين.

كما ساعدت الحرب العالمية الثانية، في رفع عجلة الصناعة اليهودية الى طريق التطور، وذلك لما فرضته ظروف الحرب من زيادة الطلب على السلع المحلية، سواء من قبل سكان فلسطين أو من القوات البريطانية التي رابطت في فلسطين خلال فترة الحرب، وفي هذه الفترة تدفقت رؤوس الأموال اليهودية على فلسطين من جديد، مما دفع أصحاب الصناعات اليهودية، إلى استيراد المزيد من الآلات الصناعية الجديدة من الخارج، إما لتجديد مصانعهم أو لإنشاء مصانع جديدة، بحيث تمكنوا خلال هذه الفترة من تأسيس نحو 600 مصنع، ودكان حرفة جديدة بأنواعها

الصهاينة. كما أعفى المقتنيات الشخصية للمهاجرين المستوطنين، أي أنه أعفى الآلات الزراعية والبذار من الرسوم الجمركية أيضاً. كما هدف القانون إلى ضرب أبناء البلاد الشرعيين، وذلك من خلال وضع رسوم جمركية مرتفعة على السلع الضرورية لصناعتهم، كما سعى إلى حماية الصناعة اليهودية من المنافسة الخارجية، برفع الرسوم الجمركية على الصناعات المنيلة لإنتاجها.

بالإضافة إلى هذه التسهيلات فقد خصت حكومة الانتداب البريطاني اليهود بجميع المخططات والمشاريع الصناعية، على اعتبار أنهم الأمة الأكثر رعاية في البلاد. وأهم هذه الامتيازات ما يلي:

1 - شركة كهرباء فلسطين: «مشروع روتنبرج» التي أعطيت امتيازها إلى منجاس روتنبرج؛ وأقيمت في حوض نهر العوجا الواقع في منطقة يافا، وقصر توليد الكهرباء في تلك المنطقة على صاحب الامتياز، ومنح سلطة نزع ملكية أرض أو بناء يراه صاحب الامتياز من صالح المشروع، كما منع الأهالي من استغلال مياه النهر في ري مزارعهم كما كان متبع من قبل، ثم ما لبث روتنبرج أن حصل على امتياز استخدام مياه نهر الأردن واليرموك من أجل توليد الطاقة الكهربائية في فلسطين، وتوزيعها سواء في انارة الشوارع أو لاستخدامها في المزارع أو المصانع أو المطاحن أو غيرها. كما عقدت حكومة الإنتداب البريطاني إتفاقية مع حكومة الإنتداب الفرنسي في دمشق تمكّن بموجبها أصحاب الإمتياز من استغلال مياه نهري الأردن واليرموك الواقعة ضمن الإنتداب الفرنسي، كما مدت الإمتياز إلى شرق الأردن حيث منعت إقامة أي محطات لتوليد الكهرباء في مناطق عجلون والسلط والترك، على أن تزودها شركة روتنبرج بالكهرباء اللازمة.

2 - إمتياز البحر الميت: بموجب الصلاحيات التي خولها دستور فلسطين للمندوب السامي البريطاني، بالتصرف بثروات فلسطين الباطنية، عقد اتفاقاً مع شركة البوتاس الفلسطينية، بمنحها امتيازاً لاستخراج الأملاح

أنقاضها إدارة مدنية عرفت بإسم حكومة فلسطين. فصاغت حكومة الانتداب قوانين وتشريعات، تهدف إلى وضع فلسطين في ظروف سياسية واقتصادية وإدارية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وأهم هذه القوانين:

1 - قوانين الهجرة: في السادس والعشرين من آب (أغسطس) 1920 وضع صموئيل أول قانون ينظم دخول الصهاينة إلى البلاد، مما فتح البلاد على مصراعيها أمام الهجرة الصهيونية، ورغم التعديلات التي أدخلت على قوانين الهجرة، التي كان بمثابة ذر الرماد في العيون، فقد استمرت الهجرة بطرق مختلفة سواء عن طريق اللوائح التي كان يتقدم بها أصحاب المصانع اليهود في فلسطين للحصول على تصاريح بأعداد العمال المطلوبة لتلك المصانع، وعن طريق الدورات الرياضية (الألعاب المكايبية) التي كانت تُقام مرة كل عامين، والمعارض التي كان يقيمها اليهود في فلسطين، أو بصفة سواح أو الزواج الصوري.

2 - قانون الجنسية الفلسطينية: بعد أن فتحت حكومة الانتداب، أبواب فلسطين على مصراعيها أمام المهاجرين الصهاينة، سعت إلى جعل وجودهم في البلاد يتخذ الصفة الشرعية، بإعطائهم حق الوطنية الفلسطينية من خلال قانون الجنسية الفلسطينية. سواء بمنح الجنسية للسكان الموجودين في فلسطين وقت صدور قانون الجنسية في آذار (مارس) عام 1925، ولبن مرّ على وجودهم في فلسطين سنتان، وأن يجيدوا اللغة العبرية قراءة وكتابة، وعن طريق منح جوازات سفر فلسطينية للمهاجرين قبل قدومهم إلى فلسطين، بحيث بلغ مجموع جوازات السفر الفلسطينية التي حصل عليها اليهود حتى عام 1938 كانت حوالي 17,988 جوازاً.

3 - الرسوم الجمركية: بإلقاء نظرة فاحصة على قانون الرسوم الجمركية الذي وضعته حكومة الإنتداب، نلمس انحيازه التام إلى جانب اليهود في فلسطين، فقد أعفى مواد البناء المستوردة من الخارج من الرسوم الجمركية، وما لا شك فيه أن المستفيدين من هذا البند هم المهاجرون

المستدروت، ويمثل العمال في هذا المؤتمر مندوبون يتم إنتخابهم في انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على أساس قوائم تقدمها الأحزاب السياسية المشتركة في المستدروت.

ب - المجلس العام للمستدروت: أعلى سلطة في المستدروت، ويقوم بمناقشة القضايا التي ترفع اليه من قبل اللجنة التنفيذية أو القضايا المحالة اليه من المؤتمر.

ج - اللجنة التنفيذية: وهي المؤسسة المركزية العليا التي تتولى ادارة شؤون المستدروت.

ومما تجدر الإشارة اليه أن جميع الانتخابات الخاصة بالمجالس الإدارية والهيئات التابعة للمستدروت تجري وفقاً للقوائم الحزبية وتبعاً لقاعدة التمثيل الحزبي، وبعد عام 1930 أصبح حزب الماباي يشكل مركز الثقل بالمستدروت، الى حد أن الحزب قرن العضوية فيه بالعضوية المبقة للمستدروت، مما ساعد الحزب على أن يكون من أقوى الموجهين للحركة الصهيونية على الصعيدين السياسي المحلي والعالمي.

ومنذ أن تأسست المستدروت عام 1920 وهي تقوم بدور حكومة داخل حكومة فلسطين إبان عهد الإنتداب البريطاني، وبما انها أخذت على عاتقها مسؤوليات الاستيطان ومهامه مما دفعها الى القيام بنشاطات اقتصادية تجاوزت كلياً حدود الأعمال التي تقوم بها عادة المؤسسات النقابية التقليدية. لذا فقد وضعت الحركة الصهيونية تحت تصرف المستدروت الموارد الكافية لتمويل مشاريعها التي كانت تجدد فيها مجال لإمتصاص المهاجرين وتشجيع عملية الاستيطان. وأشهر هذه المشاريع: شركات البناء والمقاولات، وشركات تصريف المنتجات الزراعية، وشركات تطوير زراعة الحمضيات، والتعاونيات، وشركات التأمين، وبنك العمال، والمؤسسات الإجتماعية (صندوق المرض وصندوق البطالة وصندوق المساعدات) والنشاطات الثقافية، ومكاتب العمل.

وكانت شركات المستدروت تميز بالأجور بين العمال

والمعادن المذابة في مياه البحر الميت وإقامة الصناعات المختلفة عليها لمدة 75 سنة، واستيعاب أيدي عاملة فيه وجلبهم من الخارج من خلال قائمة العمل. كما سمح لها بحفز الآبار بحثاً عن الماء النقي، سواء في الأراضي الأميرية أو في ممتلكات الغير. وحق استئجار أراضي إضافية للمدة الباقية من الامتياز، على أن تكون هذه الأراضي خارج منطقة الامتياز، وقد استغلت الشركة الحق الأخير فاستولت على 987 دونماً، واستأجرت 64 ألف دونم بأجر رمزي: كما أقامت مستوطنة يهودية جديدة قرب البحر الميت، وأغفت الشركة من الضرائب لمدة عشر سنوات.

3 - الأسواق: بما أن معظم الصناعات اليهودية المقامة في فلسطين كانت تعتمد على المواد الخام المستوردة من الخارج، مما يقلل قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية من ناحية، ولتوفير مصاريف الشحن من ناحية أخرى، عملت حكومة الإنتداب على مساعدتهم من أجل الوصول الى الأسواق العربية المجاورة. وذلك عن طريق عقدها للإتفاقيات التجارية مع كل من شرق الأردن، وسورية ومصر، بإسم فلسطين من أجل تسويق المنتجات اليهودية فيها. كما عمدت حكومة الإنتداب إلى إدخال المصنوعات اليهودية، ضمن المنتجات الإنجليزية، عند عقدها لاتفاقيات تجارية بينها وبين الدول الأوروبية، وذلك من أجل فتح أسواق للمنتجات اليهودية.

الصناعة والعمال اليهود

بتشكيل الاتحاد العام للعمال اليهود (المستدروت) في الخامس من كانون الأول (ديسمبر) 1920، اتخذت الحركة العمالية اليهودية في فلسطين، مكانتها داخل المنظمة الصهيونية التي أخذت تنظر الى المستدروت كأداة يمكن الإعتماد عليها في تنفيذ البرنامج الصهيوني.

وتتبع المستدروت والمؤسسات الملحقة بها تنظيمًا ثلاثيًا في تركيبها الإداري على النحو التالي:

أ - المؤتمر العام: وهو السلطة التشريعية العليا في

وأفضل تعريف لنشاط المستدروت ما أشار اليه بن غوريون بقوله :

« لم تكن المستدروت نقابة عمالية، ولا حزباً سياسياً، ولا تعاونية أو جمعية للمنفعة رغم أن لها نشاطات في جميع المجالات، أنها أكثر من ذلك » إن المستدروت اتحاد شعب يقوم ببناء وطن جديد، دولة جديدة، شعب جديد، مشروعات جديدة، مستوطنات جديدة وحضارة جديدة » وهذا دليل على أن المستدروت كانت دولة داخل حكومة الإنتداب البريطاني في فلسطين .

العرب وبين زملائهم اليهود ، مما كان يدفع العمال العرب الى الإضراب استنكاراً لهذا التمييز . كما طبقت المستدروت سياسة العمل العربي أي طرد العرب واستبعادهم من المستوطنات التي أشادوها في تلك الفترة، ومنع تشغيلهم في المشاريع الصناعية والزراعية، حتى أنها شكلت حاميات عسكرية كانت تجوب الشوارع وأسواق المدن لإجبار أصحاب الأعمال على طرد العمال العرب . وحالت بين العمال العرب تكوين اتحاد عام خاص بهم، خشية أن يتحول تنظيم العمال العرب النقابي الى تنظيم رديف للحركة الوطنية العربية